

دراسة تحليلية لأزمة الديون السيادية باليونان

أ. شنايت مراد، جامعة الجزائر 3

المخلص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان الإطار المفاهيمي للأزمة الاقتصادية اليونانية، من خلال القيام بتقديم مفاهيم للأزمة الاقتصادية و أنواعها، ثم التعرّيج على مفهوم الديون السيادية، محددين الديون السيادية اليونانية كدراسة تحليلية لهذه المقالة، حيث تبدأ هذه الدراسة بتقديم جذور الأزمة المتأصلة في الاقتصاد اليوناني منذ استقلاله عن الدولة العثمانية وكيف أن هذا الاقتصاد عرف تطور في مرحلة من مراحله لم تعرفه الدول الأوروبية الأخرى بنفس النسبة، ومبينين أن اليونان قام بالانضمام الى منطقة اليورو عن طريق تقديم تقارير كاذبة، تؤكد على احترامه لشروط منطقة اليورو، خاصة فيما يخص نسبة الدين العام والعجز في الموازنة من الناتج المحلي الاجمالي، لكنه ما لبثت هذه الاخيرة أن اعترفت بذلك في نوفمبر 2004.

وبعد الازمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، أعلنت الحكومة اليونانية في سنة 2009 عن بيانات العجز الحقيقية مما أدى لبداية أزمة حقيقية على مستوى منطقة الأورو بصفة عامة، ومجموعة الدول التي يطلق عليها اختصار PIIGS - وعلى رأسهم اليونان - بصفة خاصة، مما أدى إلى دراسة الأسباب الداخلية والخارجية لهذه الازمة مع تبيان الآثار التي سببته هذه الأخيرة معرجين على الأساليب التي تم القيام بها من أجل مواجهة هذه الأزمة، مما سمح لنا من استخلاص نتائج واقتراحات مبينين فيها على الخصوص مدى ملائمة هذه الاساليب للواقع.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، الديون السيادية، اليونان، منطقة اليورو، دول PIIGS.

Abstract

This paper aims to demonstrate the conceptual framework of the Greek economic crisis, by doing submit concepts to the economic crisis and types, then stopovers on the concept of sovereign debt, certain Greek sovereign debt analytical as study as of this article, where this study beginner to provide the roots of the inherent crisis in the Greek economy since independence from the Ottoman Empire and how this economy has developed in the stage of infancy did not know the other European countries in the same proportion, argued that Greece joined the euro area by providing false reports, make sure to respect the terms of the euro zone, especially with regard to public debt and deficit in the budget of the GDP, but it's the latter decided that recognized this in November 2004.

After the global economic crisis of 2008, the Greek government announced in 2009 the real deficit data which led to the beginning of a real crisis on the level of general Euro area, the group of countries called the shortcut PIIGS - on top of Greek - particular, leading to the study of internal and external causes of this crisis, indicating the effects caused by the latter show on methods that have been undertaken in order to face this crisis, allowing us to draw conclusions and suggestions are argued, in particular where the suitability of these methods of reality.

Keywords: the economic crisis, sovereign debt, Greece, the euro zone, PIIGS countries.

مقدمة:

يعتبر تحقيق الوحدة الاقتصادية و النقدية الانجاز الأهم في مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية، وتتوجها باهرا لجهودها المتواصلة التي بدأتها منذ الحرب العالمية الثانية، ويتطلب إقامة وحدة اقتصادية ونقدية توافر قواعد مشتركة تحكم السياسات الاقتصادية والنقدية، ومراحل يجب تنفيذها حتى يكون البناء راسخا ومتينا.

حيث تعتبر معاهدة ماستريخت البداية الحقيقية لفكرة إنشاء العملة الأوروبية الموحدة، التي رسمت الطريق لإقامة "الاتحاد الأوروبي"، فخلال قمة ماستريخت التي عقدت في ديسمبر 1991، صادق رؤساء دول وحكومات البلدان الاثني عشر الأعضاء على اتفاقية تأسيس الاتحاد الأوروبي والتي تم التوقيع عليها في فيفري 1992، ودخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993، واستهدفت تلك الاتفاقية تسهيل تحول الجماعة الأوروبية إلى اتحاد اقتصادي ونقدي في عام 1999 وإقامة اتحاد سياسي بما في ذلك تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة في مرحلة لاحقة، وفي مطلع ماي 1998 قرر مجلس الوزراء الاتحاد الأوروبي بصلاحيه عضوية إحدى عشر دولة أوروبية للانضمام للترتيبات الخاصة بإقامة الوحدة النقدية الأوروبية، وتشكيل منطقة نقدية واحدة عرفت اصطلاحا بمنطقة اليورو ابتداء من أول جانفي 1999، هذه الدول هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اسبانيا، النمسا، بلجيكا، ايرلندا، فنلندا، البرتغال، لوكسمبورخ، هولندا.

لكن لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو، حتى وجد نفسه في طاحونة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه، ألا وهي أزمة الديون السيادية الأوروبية، وظهرت بوادر الأزمة بالتحديد في نوفمبر 2009، عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة العامة للعام المالي، متجنبه الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها، الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان على اعتبار أن ذلك يهدد استقرار وحدة منطقة اليورو النقدية من انهيار، وعليه نسعى من خلال هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت تبعات أزمة الديون السيادية على اقتصاد دولة اليونان، وما مدى تأثير مختلف اقتصاديات دول العالم بهذه الأزمة، ولإللام بالجوانب المتعددة لهذه الاشكالية وتبسيط مواطن الغموض فيها تم تبسيطها لأسئلة فرعية نحاول الاجابة عليها من خلال مثن هذه

الورقة البحثية، ماهي جذور و أسباب أزمة الديون السيادية اليونانية، ماهي نتائج أزمة الديون السيادية على الاقتصاد العالمي، ماهي الوسائل التي تم اتخاذها لمعالجة هذه الأزمة. وللإجابة على الأسئلة الفرعية طرح الفرضيات التالية، تعتبر الشروط القاسية لمعاهدة ماستريخت أحد أهم أسباب الديون السيادية في اليونان، أن ظهور الأزمة في بلد صغير كالليونان يجعل امكانية التحكم في الأزمة سهل للغاية، تعتبر عملية النقشف أهم وسيلة الوحيدة لمعالجة هذه الأزمة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في خطورة أزمة الديون السيادية اليونانية التي ضربت اقتصاد دولة يلتف حولها العديد من الدول الأوروبية، ويعتبر الاتحاد الأوروبي موطن اليورو الذي تسعر به واردات وصادرات العديد من الدول، مما يشكل خطر على الموارد التي تتشكل بنسبة كبيرة من عملة اليورو، حيث أن التدهور في قيمته يشكل خطر على الاحتياطات التي تملكها تلك الدول، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي من المحتمل أن يسود لفترة طويلة.

1. الإطار النظري للآزمات الاقتصادية:

مفهوم الأزمة: الأزمة في اللغة العربية تعني الشدة، و تأزم الشيء، أي اشتد وضاق¹، حيث تعني الأزمة في معاجم اللغة العربية القحط و الشدة²، وهي تشير إلى حالة طارئة وموقف استثنائي مغاير ومخالف لمجريات الأمور الاعتيادية، ولم تكن كلمة أزمة شائعة الاستعمال في الأدبيات العربية القديمة، وقد التفت الباحثون العرب إلى هذه الكلمة بصورة بارزة لتكون ترجمة مباشرة للكلمة الانجليزية "Crisis"، التي يعرفها قاموس "ويبستر" على أنها نقطة تحول من الأحسن إلى الأسوأ، ويعرفها قاموس أمريكان "هيريتيدج" بأنها موقف، أو قرار حاسم، أو حالة لا مستقرة تشتمل تغيير حاسم متوقعا، كما يعرفها قاموس "اكسفورد" بأنها نقطة تحول في تطور ما، ويقسر نقطة التحول بأنها وقت يتسم بالصعوبة، والخطورة، والقلق على المستقبل، و ضرورة اتخاذ القرار. وفي الفرنسية يعرف قاموس "لاروس" الأزمة بأنها ظروف في غاية الصعوبة في حياة فرد ما، أو مجموعة أثناء تسير نشاط معين، كما عرفها أيضا بأنها حالة تنتسم باضطراب و اختلال عميق جدا. بينما في اللغة الصينية فإن مصطلح الأزمة يتكون من حرفين "wet-ji" يدل الجزء الأول على الخطر، و يدل الجزء الثاني على الفرصة، وبذلك نجد أن الأزمة تكشف عن وجود صعوبة و شدة في الموقف، و ترى اللغة الصينية أنها خطر و فرصة في آن واحد.³

المفهوم العلمي للأزمة: انها موقف أو حالة يواجهها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية (دولة، مؤسسة، مشروع، أسرة) تتلاحق فيها الأحداث، و تتشابك معها الأسباب بالنتائج، ويفقد معها متخذ القرار قدرته على السيطرة عليها، أو على اتجاهاتها المستقبلية. فالأزمة⁴ هي لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها، مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار، و تجعله في حيرة بالغة. و أي قرار يتخذ فإنه في ظل دائرة من عدم التأكد، و قصور المعرفة، و اختلاط الأسباب بالنتائج، و تداعي كل منهما بشكل متلاحق، ليزيد من درجة المجهول عن تطورات ما قد يحدث مستقبلا من الأزمة. إن الأزمات التي يتعرض لها المجتمع، مثلها مثل الأزمات الصحية التي قد يتعرض لها الإنسان، تكون حادة، و مفزعة و شديدة الألم، و تجعل من مدير الأزمة كالطبيب تحت ضغط الأزمة و تحته على أن يتخذ قرار سريعا، و صائبا، و عمليا في وقت محدود للغاية للحفاظ على حياة المريض⁵. كما أن الأزمة لها عموديين ترتكز عليهما بشكل أساسي، الأول أن الأزمة لها تأثير نفسي شديد ناتج عن الرعب، و الخوف مع الدهشة، و عدم معرفة التصرف بحكمة، و الثاني أن الأزمة لها وقت ضيق و محدد، فالأزمة لا تحتل التأخير في علاجها⁶.

الفرق بين الأزمة و المشكلة: المشكلة هي عائق أو مانع يحول بين الفرد والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، فهي تعارض في النتائج أو نقص في الأدلة، وعليه المشكلة أخف حدة من الأزمة، ويمكن حلها بأيسر الطرق وأسهلها، ولا تتطلب جهودا كبيرة من أجل حلها، وقد يؤدي حلها إلى تجنب وقوع الأزمة، فهي كشرارة إن تم إطفائها تم إطفاء النار، وأن تم إهمالها اشتعلت النار وحلت الكارثة، وحل المشكلة يجب أن يكون نهائي ونافذ المفعول ومستمر حتى لا تتحول تلك المشكلة إلى أزمة، فالمشكلة قد تكون سبب الأزمة ولكنها لن تكون هي الازمة في حد ذاتها⁷.

أنواع الأزمات: إن تصنيف الأزمات وتقسيمها يفيدنا في تعميق التفكير في الأزمة و يلفت الانتباه إلى بعض القضايا الهامة، لكن تحديد نوع الازمة ليس عملية سهلة، لانطواء الازمة على عدة جوانب متشابهة، وبالتالي تتعدد وتتنوع التصنيفات حسب المعايير المستخدمة في التصنيف. فحسب معيار نوع ومضمون الأزمة يمكن أن نفرق بين أزمة اقتصادية، أزمة سياسية، أزمة اجتماعية، أزمة إعلامية... إلخ، وفي داخل كل نوع قد تظهر تصنيفات فرعية. وحسب معيار النطاق الجغرافي للأزمة يمكن أن نجد ونفرق بين الأزمة المحلية، الأزمة القومية

أو الوطنية، الأزمة الدولية أو العالمية. بينما حسب معيار الحجم أو الضخامة - مثلا في الخسائر و الأضرار المادية - فيمكن تصنيف الأزمات إلى أزمة صغيرة أو محدودة، أزمة متوسطة، أزمة كبيرة. وانطلاقا من المدى الزمني لظهور و تأثير الأزمة - عمر الأزمة - فيمكن التفريق بين الأزمة الانفجارية السريعة والأزمة البطيئة الطويلة. وبناء على طبيعة التهديدات التي تخلق الأزمة فيوجد عدة أنواع منها الخارجية و النفسية و ...الخ. وفي الأخير يمكن تصنيف الأزمات حسب البعد الزمني، بين أزمات متكررة الحدوث وبالتالي لها مؤشرات إنذار مبكر و أزمات مفاجئة وهي التي تحدث دون سابق إنذار.

تعريف الأزمة الاقتصادية: هي أعم و أشمل من الأزمة المالية و النقدية، حيث إن إهمال معالجة الأزمة المالية، أو النقدية، أو التهاون في المواجهة السريعة لها، يعني انهيار الثقة في القطاع المصرفي، أو ما يسمى بظاهرة الاصطفاف على سحب الأموال من المصارف، وانتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي، وذلك يعني الركود وارتفاع معدلات البطالة، ومن ثم تحول الركود إلى كساد. أي أن الأزمة الاقتصادية تحتوي في طياتها مزيجا من الأزمة المالية، والأزمة النقدية التي تتمثل مظاهرها في المضاربات على العملة، واضطرابات الجهاز المصرفي، وانخفاض معدلات الادخار، واحجام الكثير من المقترضين عن سداد القروض البنكية، مع ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض الاستثمار، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة أو منفردة إلى ظهور أزمة اقتصادية حادة في المجتمع، تنعكس آثارها على العمل السنوي للنمو الاقتصادي فينخفض، كما ينخفض الطلب على السلع والخدمات، وأيضا تنخفض الصادرات.⁸ فهي إذا توقف الأحداث المنظمة و المتوقعة واضطراب العادات و العرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.⁹

تعريف الأزمة المالية: هي اضطراب يصيب النظام المالي ويتميز بانخفاض أسعار الأصول المالية، القروض، الودائع البنكية وسعر الصرف، ويقترن كل هذا بإفلاس الوسطاء الماليين والمدنيين، وبميل المستثمرين للبحث على السيويلة أكثر فأكثر وكذلك من خلال التهرب والتخلي عن الأصول الموجود أنفا لديهم واستبدالها بأصول أخرى. إن هذه الأزمة تنتشر عبر النظام المالي وتؤدي إلى تثبيط قدرة النظام على تخصيص رؤوس الأموال بشكل فعال في الاقتصاد. هذا وقد تأخذ الأزمة بعدا دوليا إذا تعدى الاضطراب الحدود الوطنية، الأمر الذي يعيق القدرة على تخصيص الدولي لرؤوس الاموال".

تعريف الأزمة النقدية: إن الأزمة النقدية تنتج بصفة أساسية بسبب زيادة تكلفة الائتمان، وزيادة معدل الفائدة على القروض المحلية و القروض الخارجية، التي تحصل عليها الدولة، وتزايد معدل التضخم بها، ويرتبط بذلك أسعار صرف العملات المحلية و الأجنبية. وقد تضع بعض الدول قيودا على إقراض الدول الأخرى، بسبب فقدان الثقة في قدرتها على السداد مما يؤدي إلى أزمة سيولة، وتضطر إلى مواجهة مديونيتها من خلال عائداتها الجارية، وينشأ عندئذ نوع من الأزمات النقدية.¹⁰

تعريف الدين السيادي: هو الدين على الدولة والمقوم بعملة أجنبية (أو تستطيع أن تقول سندات الدين الخارجي)، وهو يختلف عن الدين المحلي، أي السندات المقومة بالعملة المحلية، وهذا النوع الأخير من الديون سهل نسبيا، لأنه من الممكن ان يتم خدمة الدين من خلال طبع العملة المحلية وتخفيض قوته الشرائية من خلال التضخم. وبما ان الدول الأوروبية لا تستطيع ان تطبع اليورو لخدمة ديونها المحلية، فإن ديون كل الدول الأعضاء في اليورو هي ديون سيادية. من هذا التعريف نستطيع ان نفهم بشكل أكبر لماذا الدين الأمريكي يعتبر آمن على الرغم من ضخامته، فأمريكا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تصدر دينا محليا وخارجيا مقوما بعملتها المحلية، وبالتالي فإنها إذا تعرضت لمشكلة في خدمة دينها، فإنها يمكنها التعامل بسهولة مع هذه المشكلة من خلال طباعة الدولار، وبمعنى آخر ليس هناك أي احتمال لإفلاس امريكا، ومن ثم فدينها العام آمن، هذا فيما يتعلق بالدين العام الأمريكي. أما بالنسبة للدين الخاص فهو موضوع آخر.

الناتج المحلي للدولة: هو قيمة ما تنتجه من سلع وخدمات داخل حدودها، سواء تم ذلك بواسطة شركات وطنية أو اجنبية، ولذلك يطلق عليه عبارة محلي، أي بغض النظر عن جنسية من انتجه. ولحساب الناتج المحلي نقوم بحساب كميات السلع والخدمات التي يتم انتاجا داخل حدود الدولة من جانب القطاعات الانتاجية المختلفة في الدولة، ثم نضرب هذه الكميات في اسعار السوق لهذه السلع والخدمات، فنحصل على قيمة الناتج المحلي الاجمالي. أما اذا اردنا ان نحسب الناتج الذي قامت به الشركات الوطنية فقط، فإننا نحسب الناتج القومي للدولة.

II. دراسة أزمة الديون السيادية باليونان:

إن الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت الاقتصاديات العالمية في منتصف عام 2008، أدت إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في كثير من الدول المتقدمة منها أو النامية،

كنتيجة لانخفاض النشاط ومعدل التبادل التجاري الدولي، وتقلبات وتراجع الأسعار، وزيادة معدلات البطالة، وارتفاع عجز الموازنات، والمديونيات الناتجة عن خطط الانقاذ والتحفيز التي تم استخدامها من قبل اقتصاديات الدول المختلفة، لمحاولة الخروج من حالة الركود الاقتصادي الناتج عن الأزمة. حيث شهد العالم تحول من أزمة رهون عقارية بدأت في اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2007، إلى أزمة ديون اجتاحت إمارات دبي في نهاية عام 2009، وأزمة ديون سيادية اجتاحت اقتصاديات منطقة اليورو منذ مطلع عام 2010، بدأت في الاقتصاد اليوناني مروراً في العديد من اقتصاديات دول منطقة اليورو، وأصبح القلق مسيطراً من انتقال العدوى إلى باقي اقتصاديات دول العالم. فمن خلال هذه الدراسة سنقوم بتناول الأزمة في دولة اليونان، كدراسة حالة من دول الاتحاد الأوروبي، من خلال بيان بذور ومراحل الأزمة، أسبابها، نتائجها، طرق علاجها، والدروس المستفادة على المستوى المحلي و الدولي.

جذور أزمة الديون السيادية: انطلقت شرارة الأزمة المالية اليونانية في مطلع التسعينات¹¹، وظهر تأثيرها السلبي بوضوح على خلفية الأزمة المالية العالمية، و ليست هذه المرة الأولى التي تعاني منها اليونان مصاعب اقتصادية تؤدي إلى عدم التزامها في سداد ديونها، فللحكومة اليونانية تاريخ طويل من مشكلات الدين العام حيث عانت بنسبة 50.6 بالمئة من عدم سداد ديونها منذ استقلالها عن الخلافة العثمانية عام 1832، حيث يشير خبراء الاقتصاد إلى مجموعة عوامل متجذرة في الاقتصاد اليوناني تؤدي إلى هذه الأزمات.

حيث ترجع جذور أزمة اليونان الحالية إلى مشكلات هيكلية في اقتصادها، وانتهاك اليونان للمعايير المتفق عليها داخل الاتحاد النقدي الاوروبي، فيما يتصل في التوازنات الاقتصادية، حيث اعتادت اليونان سنوات طويلة أن يكون عجز الموازنات أكثر من 7 بالمئة، أي ضعف السقف المسموح به أوروبياً، كما أن البلاد تفشت فيها على مدى عقد ظاهرة التهرب الضريبي، وهي من أوجه الفساد المالي بالبلاد، فضلاً عن عدم فعالية أجهزة الدولة في الميدان الاقتصادي والمالي، وزاد من ذلك عدم اتباع اليونان سياسة شفافة اتجاه شركائها الأوروبيين بما يخص بيانات موازناتهم المصرح بها.

تعتبر اليونان عضواً الثاني عشر في الوحدة النقدية الأوروبية "اليورو"، حيث يعود انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي سنة 1981 وانتفع بذلك من كل الآليات الممنوحة من طرفه في شكل صناديق إعانات يوفرها للبلدان المنضوية تحته والمتميزة بدخل أقل من المعدل

الأوروبي، هذه الموارد الهامة أتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيته، ومضاعفة دخله السنوي للفرد الواحد بـ 8 مرات، فانتقلت هذه الأخيرة من بلد منتفع من الإعانات الأوروبية إلى مساهم فيها، هذا التحول الهام تزامن مع انتهاء الألعاب الأولمبية بأثينا والذي تداين فيه اليونان كثيرا لتحضير هذه الألعاب دون أن ننسى الانعكاس لانتهاء هذه الألعاب على السياحة في هذا البلد والتي تمثل لوحدها قرابة العشر للناتج المحلي الخام.¹²

لم تستطيع اليونان الوفاء بالمعايير المحددة في اتفاقية ماستريخت على رغم من أن الإدارة السياسية والرأي العام اليونان كانت مع فكرة الانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، لكن بدلت الحكومة اليونانية جهودا كبيرة من أجل تأهيل اقتصادها للانضمام إلى اليورو مع مطلع عام 2001، وبالفعل استوفت اليونان مع مرور الوقت معظم الشروط الضرورية، وخلال القمة المنعقدة بالبرتغال في جوان 2000، تم الاتفاق على أن يكون انضمام اليونان لنظام اليورو يوم 01 جانفي 2001، وهكذا انصهرت العملة اليونانية "الدارخما" في اليورو. هذا الانضمام يعتبر الجذر الأساسي للأزمة لأنه تم بناء على معطيات وتقرير قدمت من طرف الحكومة اليونانية تدعي فيها استفاء لشروط معاهدة ماستريخت وهذا مالم يكن في واقع الأمر.

حيث وضعت اتفاقية ماستريخت شروط الانضمام إلى العملة الموحدة اليورو ومن أهم هذه الشروط نجد: عدم تجاوز عجز الموازنة العامة للدولة عن 3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، عدم تجاوز نسبة إجمالي الدين العام للدولة 60 بالمئة من ناتجها الإجمالي، عدم تجاوز معدل التضخم لنسبة 2,7 بالمئة. كما اشترطت معاهدة ماستريخت عدم تجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدول الأعضاء حدود 2 بالمئة بالمقارنة مع متوسط هذا المعدل في أكثر دول الاتحاد الأوروبي تمتعا بالاستقرار في الأسعار (أقل ثلاث أسعار فائدة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.¹³ كما ألزمت معاهدة ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية، أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق (2 إلى 6 بالمئة) لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي، أي السماح بتقلبات سعر الصرف في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتطبيقا لهذه المعايير تم قبول كل

الدول المرشحة معدى اليونان. وهذا ما بين أن اليونان لا تتوفر على الشروط اللازمة للانضمام إلى اليورو، فكيف لها في عامين أن تصحح اختلالاتها الهيكلية ويسمح لها بالدخول إلى منطقة اليورو لو لم تكن هناك أنانية من طرف الدول الأوروبية الكبرى من أجل أغراض أو مصالح اقتصادية خاصة و انية.

ضف إلى ذلك طبيعة الاقتصاد اليوناني الذي يعتمد بشكل كبير في التصدير للأسواق الأوروبية على قطاع المنسوجات والسياحة والسكر، زيادة على ذلك فإن العديد من المؤسسات عند مستويات منخفضة من الكفاءة والإنتاجية ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية القادمة من تقلبات العملة وانخفاض الطلب. فمعظم المؤسسات تعاني استئانة مفطرة، وبالتالي إمكانية التعرض لخطر ضائقة مالية شديدة في أوقات الازمات. مع نقص الأدوات المالية الوسيطة بين المدخرين والاستثمار المحتمل التي تمكن الشركات من تحسين إدارة المخاطر الإنتاجية التي يتعرضون لها. مما يجعل أسباب أزمة الديون السيادية في اليونان تنقسم الى أسباب داخلية و خارجية.¹⁴

أسباب الأزمة: انقسمت أسباب الأزمة اليونانية إلى عوامل محلية تتعلق بالاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليوناني، والسياسات المالية التي لا تتناسب مع الواقع الاقتصادي، وعوامل خارجية تتمثل في شروط الانضمام لمنطقة اليورو، والأموال الرخيصة، والأزمة المالية العالمية الحالية.

- الأسباب الداخلية: في خمسينات القرن الماضي كان اليونان من أفقر الدول في منطقة اليورو من حيث الناتج المحلي الاجمالي قبل أن ينمو ويصل إلى متوسط تلك الدول في العام 2000، حيث كان الاسرع نمو في دول منطقة اليورو في الفترة من 1950 - 1973 والثاني بعد اليابان في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ورغم ذلك تعرض اقتصاده لهزة خطيرة لأسباب داخلية ترجع إلى ما يلي:

وجود مشكلات هيكلية جوهرية في الاقتصاد اليوناني مما أدى إلى تفشي عملية تهريب الأموال خارج اليونان الى بنوك سويسرية وهذا حسب تقارير اقتصادية.¹⁵ ويرجع ذلك للأسباب التالية: عدم توازن القطاعات الاقتصادية.¹⁶ ضعف الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، مع ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد اليوناني. ضعف كفاءة الاقتصاد اليوناني، تحتل اليونان أدنى مرتبة كفاءة بين دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أو دول الاتحاد الاوروبي، فالكفاءة هي

المقارنة بين الناتج المحلي الحقيقي مع الناتج المحلي المتاح، حيث بلغت 67 بالمئة في سنة 2008 بينما متوسط الكفاءة بمنطقة اليورو بلغ 85 بالمئة في نفس السنة. وهذا وفق احصائيات الوكالة الأوروبية للإحصاء.

كما أن ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد اليوناني، وهذا راجع لارتفاع مستويات الأجور، وانخفاض مستويات الانتاجية حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن الأجور زادت بمعدل سنوي بلغ 5 بالمئة منذ أن تبنت البلاد اليورو، أي ضعف معدل منطقة اليورو بالمتوسط، فحين نمت الصادرات بمعدل 3.8 بالمئة سنويا (نصف معدل صادرات هذه الدول) وتعتبر اليونان أدنى مستوى منافسة بين الدول الاتحاد الأوروبي. وإلى فارق التضخم المستمر في الاقتصاد اليوناني مقارنة مع منطقة اليورو.

كما أن السياسات المالية المتبعة في الفترة بين عام 2002-2007 أدت إلى نمو الناتج المحلي الاجمالي في اليونان بمعدل مستوى قدره 4.3 بالمئة، مقارنة بـ 1.3 في المتوسط بالنسبة لدول منطقة اليورو. والسبب المباشر لارتفاع معدلات النمو الناتج عن الزيادة في الاستهلاك الخاص (نتيجة سهولة الحصول على الائتمان)، والاستثمارات العامة الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي والحكومة المركزية.

وعلى مدى تلك الفترة نمت النفقات العامة بنسبة 87 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، في حين لم تنمو الإيرادات إلا بنسبة 31 بالمئة، مما أدى إلى عجز في الموازنة متزايد فوق المتفق عليه في معاهدة ماسترخت لدول منطقة اليورو. كما تعددت الأسباب حول العجز وتفاقمه، من الانفاق الحكومي المتزايد الناتج عن كبر وعدم فعالية القطاع العام، تكلفة الرعاية الاجتماعية، وإلى الفساد المالي والسياسي، ومن جهة أخرى ضعف التحصيل للإيرادات الناتج عن التهرب الضرائبي، الذي صاحبه تطور في الاقتصاد غير الرسمي - الموازي - بنسبة مئوية تجاوزت 25 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، زد على ذلك، غياب الإدارة العامة للحفاظ على الانضباط المالي. مما أدى للجوء الدائم و المتزايد للاستدانة واستلام المعونة والمساعدات من الاتحاد الأوروبي.¹⁷

فقد عانت اليونان من الانتشار الواسع للتهرب الضريبي كنتيجة لبيئة الفساد المالي التي سادت تلك الدولة لمدة طويلة. أما أهم الفئات المعروفة بالتهرب الضريبي في اليونان فهي فئات

المحامين و الاطباء وأصحاب المهن الحرة، وقد تمكنت وزارة الاقتصاد والمالية في اليونان من وضع لائحة تتضمن أكثر من 965 ألف حالة تهرب ضريبي ضمن الفئات المذكورة.

وما زاد الطين بلة ارتفاع الاتفاق الحكومي على التسليح كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالدول الأوروبية، وحتى دول العالم ماعدا تركيا وذلك لسباق التسلح بين الدولتين -نتيجة الصرع الموجود على جزيرة قبرص-.

بالإضافة كل ما سبق فإن استضافة اليونان للألعاب الاولمبية زاد من الاتفاق الحكومي رغم التمويلات الاوربية المختلفة، وكان يضمن أصحاب القرار أنه على الاقل ستساهم البنى التحتية التي تم تشيدها في تلك المناسبة الرياضية، في النمو الاقتصادي لسنوات قادمة لكن الواقع اثبت أن جل هذه الهياكل غير مستغلة في اليونان الان رغم المبالغ المالية التي صرفت في هذا المجال والتي تجاوزت حسب تقارير حكومية 8 مليار أورو.

كل هذا أدى إلى تفاقم المديونية على الاقتصاد اليوناني ولجؤ المتزايد للمساعدات الاوربية، ما يبين أن أزمة الديون السيادية لم تكن مفاجئة الى حد كبير بالنسبة لدارسي خبايا هيكله الاقتصاد اليوناني.

- الأسباب الخارجية للأزمة: لقد ظهرت جلها عدة أسباب خارجية أدت إلى حدوث وتطور الأزمة اليونانية نذكر منها على سبيل الحصر ما يلي: عدم احترام قواعد الانضمام للاتحاد الأوروبي.¹⁸ زد على ذلك زيادة الوصول إلى رأس المال بأسعار فائدة متدنية، حيث تم اعتماد اليورو كعملة نقدية في عام 2001، ومع السياسة النقدية للاتحاد الاوروبي، والكتلة الاقتصادية الكبيرة في دول منطقة اليورو كدول ألمانيا، وفرنسا، مما أدى إلى زيادة الثقة في البلدان الأعضاء بشكل متزايد، هذه الثقة والاستقرار اتاحة لليونان وللأعضاء الآخرين الاقتراض في اسعار فائدة متدنية(الاموال الرخيصة)، مما سهل تمويل الموازنة العامة للدولة من الدين، وسمح لليونان بتجميع مستويات دين مرتفعة.

الأزمة المالية العالمية 2007-2008، ورغم أن الأزمة المالية بدأت في أمريكا الا انها انتقلت بشكل سريع الى المملكة المتحدة ومنطقة اليورو، مما أدى بالاقتصاد الاوروبي بصفة عامة للدخول في أعماق حالة ركود منذ الحرب العالمية الثانية. ومن أجل مواجهة هذه الأزمة تدخلت اليونان في اقتصادها من خلال خطة انقاذ سبب لها ارتفاع في الدين العام إلى أكثر من 130 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي.¹⁹

فشل النظام الاقتصادي الرأسمالي، ترتبط أزمة الديون السيادية بجوهر الازمة الاقتصادية التي تنخر الاقتصاد الرأسمالي، التي أدت إلى احداث تبدلات هيكلية في بنية الاقتصاد الرأسمالي تجسدت بتراجع الاقتصاد الحقيقي لصالح المضاربة وسياسة التوريق. الخلافات بين دول الأعضاء في السياسة المالية، إن السياسات المالية المطبقة في دول منطقة اليورو هي سياسات وطنية مستقلة لا تخضع لمركزية بنك الاتحاد الاوروبي المركزي، فهي أشبه بالجزر المعزولة، ولكن مرتبطة بعملة نقدية واحدة، لا تمتع بحرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالسياسات النقدية، والافتقار لعلاقة متوازنة بين السياسة المالية والاقتصادية من جهة والسياسة النقدية من جهة أخرى.

فقدان الثقة، لقد ازدادت أزمة اليورو تعقيدا وذلك بسبب أزمة الثقة التي ظهرت مؤخرا، فمن الواضح احجام الكثير من المستثمرين عن شراء السندات الحكومية، حيث أصبحوا يتأون عن الاستثمار في اماكن يكون من الصعب عليهم استرداد أموالهم فيها.

مراحل وأساليب مواجهة الأزمة: بعد أن تطرقنا إلى وضعية اليونان الاقتصادية، مؤكدين على جذور الأزمة القديمة و معرجين على الاسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى حدوث أزمة الديون السيادية في اليونان، فإننا نصل من خلال هذه الدراسة إلى التطرق لمراحل تقاوم الأزمة واساليب المعالجة التي تم تطبيقها، ولقد تم إتباع عدة أساليب لمواجهة الأزمة في اليونان تمثلت على سبيل المثال لا الحصر في الاساليب المهمة التالية وهذا وفق التسلسل الزمني لمراحل تطور الازمة:

- في سنة 2008، اتفق زعماء الاتحاد الاوربي على خطة تحفيزية بـ 200 مليار أورو للمساعدة في تعزيز النمو في أعقاب الازمة الاقتصادية العالمية لتلك السنة.
- في سنة 2009: انطلاق شرارة الازمة المالية اليونانية بإعلان رئيس الوزراء اليوناني الجديد "جورج بابا ندرينو " أن العجز في الميزانية اليونانية بلغ 12.7 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي أي أكثر من أربع أضعاف مما ذكر أو أعلن من الحكومة السابقة. مما أدى بوكالات التصنيف "فيتش" و "ستاندردبورز" الى تخفيض التصنيف الائتمان السيادي لليونان من A- إلى BBB+ .وترجع في الاسواق المالية و ارتفاع الفائدة على السندات اليونانية.
- في فيفري من سنة 2010، الإعلان على حزمة التقشف حيث قامت الحكومة اليونانية بإجراءات التقشف بخفض الاتفاق في الفصل الأول من سنة 2010. بتخفيض الرواتب

لموظفي القطاع العام وزيادة الضرائب، مما أدى إلى أعمال شغب كرد فعل من المواطنين، مع تزايد الديون اليونانية لتصل إلى 300 مليار أورو.²⁰

- في مارس من سنة 2010، إعلان اليونان عن سياسة تقشف جديدة لتوفير ما يقارب 4.8 مليار أورو من خلال رفع سن التقاعد، بيع املاك عقارية عامة، خفض الأجور ومعاشات التقاعد، فرض ضرائب جديدة، كل هذا سبب إضراب ومظاهرات شملت القطاعين العام والخاص.

- في أبريل 2010، طلبت الحكومة اليونانية المساعدة من صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوربي، لكن الهيئتان طلبتا من اليونان المزيد من التقشف، مع الموافقة على خطة إنقاذ ب30 مليار أورو رغما اكتشاف وكالة يورو ستات أن العجز في ميزانية الدولة لعام 2009 كان 13,6 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي وليس كما ابلغ عنه من قبل. صاحب ذلك تخفيض التصنيف الائتماني لليونان إلى BB+ من وكالة ستاندربورز.

- في ماي 2010، وافق البرلمان على اليوناني على اجراءات تقشفية تمثلت خاصة في جانب الايرادات بزيادة في نسب الضرائب تعزيز طرق التحصيل وتخفيض التهرب الضريبي وذلك عن طريق اتباع برنامج واصلاحات هيكلية لمدة 5 سنوات تتعهد فيه بإصلاح نظام المعاشات التقاعدية، والقضاء على التهرب، وفي المساهمة الاجتماعية، حيث تعهدت برفع سن التقاعد إلى 63 سنة، وحساب المعاشات التقاعدية بناء على المساهمات العمرية على أخر عائد للخمس السنوات الاخيرة، كما ستقوم بتشديد تنظيم وتعزيز المساهمة في النظام الرعاية الصحية، كما تأمل الحكومة من خلال هذا البرنامج في اعادة هيكلة الادارة العامة لليونان من خلال تعزيز هياكل الحكم المحلي مع تقليص لعدد البلديات. صاحب ذلك دعم اوروبي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي حيث أقر قادة منطقة اليورو خطة المساعدة المالية لليونان التي تبلغ قيمتها الإجمالية 110 مليارات يورو على ثلاث سنوات بمتوسط عائد سنوي يقدر ب 4.5 بالمئة كما قررت اليونان تعزيز انضباط ميزانياتها. وقال مصدر أوروبي إن قادة الدول الـ 16 الأعضاء في منطقة اليورو أقرّوا تفعيل الخطة التي ستدفع دول اليورو منها ثمانين مليار يورو ويؤمن صندوق النقد الدولي ثلاثين مليارا أخرى. وتأتي هذه المحاولة من دول المنطقة لاحتواء العاصفة التي انتشرت في أسواق العالم حتى أنها أثارت قلق الرئيس الأمريكي باراك أوباما ومجموعة السبع. وقد تم انشاء مرفق الاستقرار المالي

- الأوروبي. سمي اختصارا EFSF مع ضمان رأس مال أولي قدر ب 440 مليار أورو، يتعهد بتقديم قروض تصل الى 60 مليار أورو.
- في فيفري 2011: تم إنشاء صندوق إنقاذ دائم - 500 مليار - يهدف الى الحد من اتساع نطاق عدوى أزمة ديون اليونان إلى دول أخرى بمنطقة اليورو وتجنب تداعيات أزمة الديون السيادية على ثقة المستثمرين في العملة الأوروبية التي دخلت عمرها الحادي عشر.
 - في ماي 2011: اجتماع بين رئيس الوزراء اليوناني "جورج بابا ندريو" وكبار المسؤولين من البنك المركزي الأوروبي، يتفقون على تجنب إعادة هيكلة الديون اليونانية من أجل الأزمة، كلا الطرفين اتفقا على التأكيد على أن حزمة النقشف المالي لليونان هو السبيل الوحيد لحل الأزمة. مع عزم اليونان على خصخصة بعض الصناعات في محاولة لسداد الديون السيادية.
 - في جويلية 2011: تم اتباع سياسة نقشفية جديدة حيث ضمت خصخصة شركات عامة، وزيادة الضريبة على الأجور والمعاشات التقاعدية، مع خلق هيئة خاصة لاستغلال الممتلكات العمومية. كما وافقا في نفس الفترة البرلمان اليوناني على جولة إضافية من التدابير النقشفية، والاصلاحات الهيكلية.
 - بعدها تم القيام ما بين جويلية وأكتوبر من سنة 2011 بعملية هيكلة ديون اليونان العامة والخاصة في سندات جديدة تاريخ استحقاقها أطول بنسبة خصم تصل إلى نصف قيمتها.²¹
 - في 11 نوفمبر 2011، يعلن رئيس الوزراء اليوناني "جورج بابا ندريو" استقالة الحكومة وحلت محلها حكومة "لوкас بابا ديموس" وهو تكنوقراطي وليس سياسي.
 - وإلى غاية مارس 2012 تم صرف 73 مليار أورو من الدفعة الاولى، فتم اقرار حزمة مساعدات ثانية تقدر ب130 مليار متضمنة الأموال التي لم تصرف في الحزمة الأولى.
- اثار الأزمة على اقتصاديات العالمية:** أصبحت اليونان الرجل المريض في منطقة اليورو، وتحولت إلى مثال للعجز، وهيستريا مروعة للأسواق المالية العالمية، وسميت الثقب المالي الاسود، حيث تركت الازمة اليونانية ولا زالت آثارا مالية تمثلت في الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية الأوروبية في جميع مراحل الأزمة، والتي أدت إلى انخفاض ثقة المستثمرين في السندات السيادية لدول منطقة اليورو، وأثرت الأزمة على الاقتصاد الحقيقي، من تباطؤ للنمو الاقتصادي للمنطقة، وانخفاض الطلب الكلي، وتدهور مؤشرات التجارة، وتقلبات

أسعار صرف اليورو مقابل العملات الأخرى، وارتفاع عجز الموازنات، وارتفاع أحجام المديونية، وتفاوت هذا الأثر مع الدول الأخرى كالولايات المتحدة الشريك الاستراتيجي للدول الأوروبية.

- **الأثار المالية:** من بين الأثار المالية نجد، التصنيف الائتماني، حيث أنه نتيجة للأزمة بدأت مؤسسات التصنيف بتخفيض التصنيف الائتماني للسندات اليونانية، كما خفض التصنيف الائتماني للعديد من دول منطقة اليورو تحت ضغط الأزمة والخوف من انتشارها، وبدأ فقدان الثقة يزداد في السندات اليونانية، والسندات الأوروبية، ان فقدان الثقة دفع الى ارتفاع أسعار الفائدة على السندات الحكومية اليونانية، والسندات لمنطقة اليورو مما أدى إلى تراجع التمويل من السندات، و الاتجاه إلى الاقتراض من البنوك و المؤسسات المالية الدولية كما فعلت اليونان.

كما نجد اضطرابات الأسواق المالية، و انخفاض قيمة عملة اليورو مقابل العملات الرئيسية الأخرى كدولار مثلاً، مع تعرض الاقتصاد الاوربي إلى انكماش في سيولة حاد.

- **اثار الازمة الاقتصادية:** نجد من بين الأثار الاقتصادية الهامة، تباطؤ النمو الاقتصادي، مع تراجع في الطلب المحلي وارتفاع الفائدة للاقتراض وتراجع الصادرات، زيد على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتراكم الدين العام حيث بلغ نسبة 156,9 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2012. مع تسريح للعمال وارتفاع حاد للبطالة، ضف الى ذلك تخفيض الأجور لبقية العاملين، مما أدى الى اضطرابات سياسية واحتجاجات شعبية أثرت على الخريطة السياسية للبلاد.

- **أثار الأزمة على دول منطقة اليورو:** على الرغم من ان الاقتصاد اليوناني يشكل أقل من 3 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة اليورو، إلا أن الواقع يشير إلى مدى تأثير الاقتصادي لدول منطقة اليورو بأزمة الديون السيادية اليونانية.

لعل أهم تأثير عرفته أزمة اليونان على منطقة الاورو هو انتشارها وتشعبها في انحاء أخرى من دول منطقة اليورو، حيث تراكم الدين الحكومي في ثلاثة بلدان وهي اليونان، ايرلندا والبرتغال، وما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوربية أخرى وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في اسبانيا و إيطاليا وهما يحتلان المرتبة الثالثة و الرابعة على التوالي في اقتصاد منطقة اليورو.

كما أدت الأزمة إلى اضطرابات الأسواق المالية الأوروبية، ويرجع ذلك لترابط الاقتصادي في منطقة اليورو، وانكشاف العديد من البنوك الأوروبية على أزمة الديون السيادية، حيث أظهرت

بيانات صندوق النقد الدولي في تقرير الاستقرار المالي العالمي يوليو 2010 الضغوط المكثفة على أسواق سندات الدين السيادية الأوروبية الناتجة من إعادة التقييم الجارية لمخاطر الانتماء السيادية في منطقة اليورو.

وتراجعت نتيجة ذلك مؤشرات الاقتصاد الكلي في منطقة اليورو، من تباطؤ في النمو الاقتصادي وازدياد الانكماش الاقتصادي، وظهور عجز في الميزان التجاري لمختلف الدول الأوروبية، كما ارتفعت مستويات التضخم خلال السنوات الأربعة الأخيرة، مع ارتفاع محسوس لمستويات البطالة و الدين العام لمنطقة اليورو.

- **اثر الازمة على الولايات المتحدة الأمريكية:** رغم أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الديون اليونانية فقط 14,1 مليار دولار أمريكي، إلا أنها تأثرت بالازمة نتيجة أن الشريك الأول لها والمتمثل في الاتحاد الأوروبي يعاني من أزمة، جعلت الدول الأوروبية تنقص من وارداتها الأتية في أغلبها من الولايات المتحدة، وتزيد في صادراتها نتيجة انخفاض قيمة اليورو التي ساهمت في غلق مشكل في الميزان التجاري الأمريكي، إلا أن عدم الاستقرار في منطقة اليورو جعل الولايات المتحدة الأمريكية أكثر جاذبية للمستثمرين، وشجع ذلك تدفق رؤوس الاموال اليها.

- **اثر الازمة على الدول العربية:** لقد كان للازمة تأثير كبير على الدول العربية رغم ادعاء مجمل هذه الدول بأن الازمة، أزمة أوروبية، عن طريق التأكيد أن جل الاقتصاديات العربية غير مرتبطة ارتباط وثيق بالاقتصاد العالمي إلا أننا لاحظنا الآثار التالية رغم ذلك:

لوحظ تحول سياسي كبير تشهده الدول العربية متبوع بتدفق السلاح الاوربي على المنطقة وهذا ما يؤكد محاولة الاوروبيون ايجاد منفذ تجاري لمنتجاتهم. مع محاولة الدول الأوروبية الاستحواذ على مناطق مهمة للطاقة لتخفيض الانفاق على الطاقة عن طريق سياسة الولاءات، وهو الملاحظ في المناطق التي شهدت ما يسمى بالربيع العربي الذي كان مصادف لازمة الاوربية بالصدفة، ومتعلق بالدول التي كانت مستعمرة من الدول الاوربية؟

تأثرت اقتصاديات الدول العربية بانخفاض قيمة اليورو من جهة، وارتفاع ثم انخفاض مدوي لأسعار البترول والغاز، مع ارتفاع مذهب لسعر صرف الدولار. كما عاشت الاسواق المالية العربية اضطرابات ناتجة عن الآثار السابقة -مصر مثلاً-، زد عليها أزمة دبي المالية

التي احدثت هلعا خليجي عربي. ضف الى ذلك ارتفاع اسعار المواد الغذائية بسبب تقاوم أزمة الديون السيادية.

خاتمة:

لقد تم انتقاد اتفاقية الاتحاد النقدي الأوروبي من طرف العديد من الاقتصاديين، وقد شكلت أزمة الديون السيادية لليونان اختبارا حقيقيا لمنطقة اليورو مما سيجعل اليورو على محك حقيقي، تطرح بشأن مستقبله عدة احتمالات. من بينها انسحاب إحدى دول الجنوب المتأثرة بالأزمة كاليونان، أو انسحاب إحدى دول الشمال ذات الاقتصاد القوي كألمانيا هذا يؤدي بطبيعة الحال إلى انهيار منطقة اليورو وهو سيناريو مستبعد بالنسبة لنا، اما السيناريو الثاني هو تعافي منطقة اليورو من خلال مختلف الإصلاحات والاعانات المقدمة لليونان والدول الأخرى، وبالتالي خروج الاقتصاد اليوناني معافى ومنه منطقة اليورو، وهذا السيناريو صعب التحقق في الفترة القصيرة والمتوسطة. مما سيؤدي إلى عبء مالي مستقبلي على الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

كما نسجل في نفس الوقت للأسف الشديد التعامل بمكييلين من طرف صندوق النقد الدولي، حيث قدم مساعدات بمبالغ مالية لم تعطى لدول العالم الثالث الفقيرة من قبل !!!، ولاحظنا تردد أوروبا في الاستعانة بصندوق النقد الدولي في أثناء الأزمة اليونانية، في حين تفرض هذه الدول الأوروبية على دول العالم الثالث الذهاب مباشرة إلى هذا الصندوق لتطبيق شروطه القاسية !!!، وسجلنا أنه لو كان الأمر يعني إحدى دول العالم الثالث لطلب صندوق النقد الدولي من دول العالم الثالث تخفيض قيمة عملتها فوراً وهذا ما لم يحدث مع اليورو !!! وعليه، ورغم كل أساليب المواجهة السابقة، فإنه إن أردت اليونان و منطقة اليورو الخروج من هذه الأزمة فمن الضروري إتباع الاقتراحات التالية التي نراها من بين أهم الوسائل للخروج من الأزمة، وتجنب ازمات مستقبلية:

- الوحدة النقدية يجب ان تتبع بوحدة مالية حيث أن منطقة اليورو كان لديها سياسة نقدية موحدة وعملة موحدة، يقابلها 17 سياسة مالية.
- ضرورة احداث تغييرات هيكلية جوهرية وكبيرة في القطاع المالي العالمي، مع اعادة تقييم النظام المالي والنقدي الدوليين. عن طريق اعادة النظر في أدوار المؤسسات الدولية التي تم تأسيسها من أجل المحافظة على الاستقرار المالي العالمي.

- ضرورة مواجهة الفساد الإداري والسياسي والاجتماعي والمالي الذي يشكل بالفعل السبب الحقيقي للأزمة.

الهوامش

- ¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 55.
- ² المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، 1996، ص 15.
- ³ اشرف دوابه، الأزمة المالية العالمية "رؤية إسلامية"، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2009، ص 11-13.
- ⁴ أقرب مثال لتقريب وجهة النظر لماهية الأزمة من حيث المعنى والمفهوم أن الأزمة تشبه في ذاتها الأزمة القلبية المفاجئة، أزمة وقعت بشكل مفاجئ و في زمن ضيق و حرج، مع عدم وجود طبيب اختصاصي لعلاجها، اشتدت الأزمة و فقد المريض حياته.
- ⁵ محسن خضري، إدارة الأزمات منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي و الوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2010، ص 53-54.
- ⁶ محمد سرور، إدارة الأزمات المشكلات الاقتصادية و المالية و الإدارية، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، ص 129-130.
- ⁷ محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 10-11.
- ⁸ أمير الفونس حنا، تصميم نظام للإنذار المبكر للأزمات المالية و الاقتصادية في مصر بالاسترشاد بالأزمة الآسيوية و الروسية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2003.
- ⁹ السيد عليوه، إدارة الأزمات والكوارث والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستثمارات، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2004، ص 13.
- ¹⁰ ابراهيم النجار، الأزمة المالية واصلاح النظام المالي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 25.
- ¹¹ عبد الرحمان أحمد صوراني، الازمات المالية العالمية الراهنة، دار الحافظ للكتاب، حلب، سوريا، 2012، ص 76.
- ¹² رضا الشكندالي، الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد الثامن، 2010، ص 19.
- ¹³ فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية والبيورو: النشأة، والتطور، والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 61، 2000، ص 39.
- ¹⁴ رحمانى موسى، بوصيب صالح رحيمة، الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي "قراءة في خطط وحلول الأزمة"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 3.
- ¹⁵ international monetary fund, world economic outlook tensions from the two-speed recovery unemployment, commodities, and capital flows, international monetary fund, publication services, www.imf.org.usa April 2011, P180
- ¹⁶ National statistical services of Greece, the Greek economy, latest statistical data 2012, Hellenic republic, Hellenic statistical authority, available at www.statistics.gr, Athens, Greece, 2012, P 11.
- ¹⁷ عاطف لافي مرزوك، أزمة البيورو 2011 تحليل للسيناريو العالمي وأثاره المتوقعة على بلدان الخليج، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 21 السنة السابعة، ص 17-18.
- ¹⁸ بوالكور نور الدين، أزمة الديون السيادية في اليونان: الاسباب والحلول، مجلة الباحث، عدد 13، 2013، ص 61.
- ¹⁹ نفس المرجع أعلاه، ص 61.
- ²⁰ Woestman, Lais, The Global Economic Crisis and Gender Relation, The Greek Case, Woestman, Awid Toronto, www.awid.org Canada, 2010, P. 6.
- ²¹ ورقة صحفية نقلًا عن شبكة CNN، جريدة "الجريدة"، العدد 1414، 28 أكتوبر 2011، ص 15.